

## ملامح صفة الحكم الجديدة في السعودية

ترجمة وتحرير شادي خليفة - الخليج الجديد

كانت الصحافة الغربية غارقة في صور النساء السعوديات اللاتي يجلسن خلف عجلة القيادة للمرة الأولى، وفي الواقع، لا يمكن لأحد أن يقلل مما حدث في المملكة العربية السعودية في 24 يونيو/حزيران 2018. وفي الرياض، وهي مدينة حارة وشاسعة مع مؤسسة دينية متشددة يرى الكثير من علمائها قيادة النساء كأداة للفساد الشيطاني، شكلت قيادة النساء نوعاً مبهجاً من الحرية.

والسؤال الأكثر جوهريّة هو: ما يعنيه هذا التغيير بالنسبة للنظام السياسي في المملكة؟ وقد بُرِزَ هذا السؤال في الأسبوعي الذي سبقت رفع الحظر على قيادة النساء، عندما ألقى الحكومة القبض على 10 ناشطين، معظمهم من النساء اللاتي قدّن حملة طالب بذلك الحق تحديداً.

فهل كشفت هذه الحملة عن أن ولـي العهد «محمد بن سلمان» ليس أكثر من ديكتاتور ماهر، كان هدفه الحقيقي هو تعزيز صورته أمام القادة الغربيين؟

ومما لا شك فيه أن جهوده الرامية إلى تحسين صورة المملكة لدى الجمهور الأمريكي، من خلال عرض صورة للعدالة والمعقولية، تبدو بالتأكيد أنها تدعم هذا التفسير لأفعاله.

ومع ذلك، فإن هذه الرؤية الضيقة لقصة القيادة تفتقد النظر إلى التغيير السياسي الأوسع في المملكة. ورغم أن خطوط هذا التحول تطل غير واضحة، فلا يزال بإمكاننا البدء في ربط بعض النقاط في محاولة لفهم.

وتشير التحولات إلى إعادة صياغة «صفحة الحكم» القديمة بين الحاكم والمحكوم، والتي تنبع على أن الحاكم يوفر الخدمات والحماية الضرورية في مقابل تقديم المحكومين فروض الولاء.

ويعد هذا التحول قوياً بما فيه الكفاية لخلق فرص وأخطار للأمير السعودي الطموح، ويطرح فكرة حول «النظام الجديد لإدارة البلاد» التي يبدو أن «بن سلمان» يسعى لإنشائه.

العقد الاجتماعي

ويشترك النظام السياسي في المملكة كثيراً مع نظم الممالك الأخرى التي تعتمد على «صفحة حكم».

وفي هذا النظام، يتم توفير المحسوبية والحماية لمجموعات محددة مقابل دعمها، أو على الأقل قبولها، للأنظمة التي تمارس السلطة في نهاية المطاف.

وتعتبر الفوائد، مثل السكن والإعانت والوظائف، حافزاً مفيدة لجعل السكان يظهرون الولاء، لكن الحواجز أصبحت غير كافية.

وفي الواقع، تعتمد جميع الأنظمة أيضاً على توليد الخوف للحفاظ على أتباعهم في خط واضح، وتعزيز عدم الثقة بينهم.

وهكذا، في معظم الأحيان، تجعل «صفقة الحكم» الحاكم وصياً محتماً، وفي نفس الوقت مصدراً للرفاية، لكن دون أخذ الحرية في الاختيار.

وقد أثبتت العديد من الملوك العرب براعة خاصة في استخدام هذا النظام لتحقيق غايياتهم السياسية. ومن بين الأدوات التي يستخدمونها تقسيم العمل، حيث يتم إغراء أعضاء الأسر المالكة والأمراء والرموز القوية والقوى المؤسسية بالكثير من المناسب والمنافع، للنأي بأنفسهم عن الصراع السياسي، مقابل قيامهم بتفويض مهام الحكم إلى القادة السياسيين.

وفي دول مثل المغرب والأردن والكويت، يتم انتخاب العديد من هؤلاء القادة، وبالتالي يمكنهم المطالبة ببعض الشرعية الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، يقوم الملوك بالتواصل مع هؤلاء القادة المنتخبين بشكل دوري في صورة «برامج الإصلاح» التي تعد بانفتاح سياسي أكبر، مع التأكيد على استمرار السلطة النهائية للملك وحلفائه.

وفي العديد من الحالات، وأبرز مثال على ذلك في المغرب، أثارت الثورات السياسية في العالم العربي عام 2011 المزيد من مبادرات التغيير السياسي الذي تفرضه الدولة.

لكن عندما يتم كشف محدودية فاعلية هذا التغيير، يلقى الملوك باللوم على السياسيين، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تمهيد الطريق لجولة جديدة من «الإصلاحات».

صفقة «بن سلمان» الجديدة وعلى النقيض من المغرب أو الأردن أو الكويت، لم تشجع المملكة العربية السعودية هذه الطريقة للإصلاح السياسي الذي تديره الدولة.

وعلى العكس من ذلك، خشي القادة السعوديون من أن أي انفتاح، بغض النظر عن مدى سيطرتهم عليه، يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً.

ويتم تفسير هذا التردد جزئياً من خلال حقيقة أن هناك مساحة مؤسسية وأيديولوجية أقل بكثير للعب لعبة الإصلاح في البلاد.

وكان القادة السعوديون تاريخياً مكبلين بتحالفهم مع مؤسسة رجال الدين التي كانت تعمل كمصدر نهائياً للسلطة الدينية.

وبالتالي، نادرًا ما حاولوا استدراج قطاعات أقل قوة مثل الليبراليين، والنساء المولعات بقيم الغرب، أو الأقلية الشيعية، وكلها أهداف للعداء من قبل رجال الدين.

وفي الواقع، لقد استخدم القادة السعوديون الأيديولوجية الوهابية، والشريعة الدينية لإحكام قبضتهم على خصومهم المحتملين، وفي ظل النظام الذي ورثه «بن سلمان»، تمحور تحدي الإصلاح حول قدرته على الخروج من هذا الإرث دون إثارة غضب النخب الدينية، ولا سيما العناصر الأكثر تشدداً.

فلا عجب إذن في أن الأولوية الأولى للنظام الجديد كانت تبني التغيير الاقتصادي الدرامي، بدلاً من إعادة صياغة النظام السياسي.

وبالتأكيد فإن التطلع إلى هذا التغيير، كما يتجلّى في رؤية المملكة لعام 2030، هو أمر حقيقى، حتى لو كان غير واقعي.

وبعد كل شيء، لا يمكن للبلاد الاعتماد إلى ما لا نهاية على عائدات النفط لتمويل العقد الاجتماعي، لكن البرنامج الاقتصادي الطموح يفتقر إلى إمكانية النجاح في غياب محاولة مقابلة لعادة هيكلة اللعبة السياسية.

وكانت الإطاحة بخصوصه الأمراء الرئيسيين خطوة أولى ضرورية، لكن ذلك في حد ذاته لم يوفر له «بن سلمان» مساراً سياسياً واضحاً، كما أن سجن كبار رجال الأعمال السعوديين في فندق «ريتز كارلتون» بالرياض، في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2017، لم يعالج هذا التحدي.

وقد أسفرت الجولة عن بعض المليارات من الدولارات، لكن هذا الاضطراب لم يخفف من العزلة السياسية المحتملة له «بن سلمان».

وبهدف وضع مسافة بين النظام والمؤسسة الدينية، يبدو أن النظام يزرع مجموعة من «الشيوخ الموالين» لدعم خطاب ديني أقل صرامة، ويتماشى هذا الهدف مع مطلب «بن سلمان» الملح من أجل الإسلام «المعتدل». وفي ضوء ذلك تأتي اعتقالات نوفمبر/تشرين الثاني عام 2017، لمن وصفهم النظام بـ رجال الدين «المتشددين»، ولكن موجة الاعتقالات شملت أيضاً العديد من المفكرين الإسلاميين البارزين الذين لم يكونوا جزءاً من المؤسسة الدينية، ولكنهم كانوا قد طالبوا في السابق بإجراء إصلاحات ديمقراطية، الأمر الذي بعث برسالة واضحة من قبل «بن سلمان» أنه على استعداد لإسكاتهم، وبالتالي منع أي محاولة لإقامة أيديولوجية إسلامية خارجة عن سيطرة النظام.

وباختصار، أيًا كان محتوى «الاعتدال»، فإن الملك وحلفاءه وحدهم يحددون طبيعة هذا الاعتدال. ومن أجل ذلك يبدو أن ولـي العهد يعمد إلى إجراء عملية استبدال كاملة لصفوف النخب والقوى التقليدية للمجتمع السعودي، وبدلاً من ذلك يبدو أن استراتيجية «بن سلمان» تلتزم الدعم من المجموعات التي كانت تعتمد في السابق على النظام لحمايتها من المؤسسة الدينية، ولا سيما النساء والطائفة الشيعية. ونتيجة لذلك، دشن ولـي العهد «محمد بن سلمان» عدة تحولات تشير إلى عملية إعادة صياغة مهمة لصفقة الحكم القديمة.

أولاً: تم إصدار مرسوم ملكي يسمح للنساء بقيادة السيارات، وهو التحول الأكثر إثارة في مبادراتولي العهد.

كما ظهرت تغييرات أخرى أيضاً، بما في ذلك إنشاء مدونات نسائية، ونوادي تشغيل ومراكز لياقة، وتنظيم مجموعات قراءة. ولم تتطلب العديد من هذه المبادرات تصريحاً رسمياً.

ومع ذلك، يكشف اعتقال الناشطات في مايو/أيار 2018 بوضوح عن نية النظام ضمان عدم قيام الناشطات المدافعتين عن حقوق النساء باستغلال الوضع القائم للحديث تحت شعار الحرية أو الديمقراطية.

ثانياً: بالنسبة لأعضاء الطائفة الشيعية، فقد اتبع النظام العديد من المبادرات المصممة لتأمين دعمهم رغم الصعوبات المرتبطة بهذه الجهود.

وكان عداء المؤسسة الدينية المكثف والجماهيري للغاية تجاه الطائفة الشيعية ومعتنقيها، فرصة لـ«بن سلمان» لمتابعة هذا الجهد، وهو يسعى إلى دعم الشيعة لإعادة صياغة نظام المنافع الاجتماعية والسياسية، خاصة أنه لم يمر سوى عامين فقط منذ أن قام النظام السعودي بإعدام «نمر النمر»، القائد الأبرز للمعارضة الشيعية.

ومن الواضح أن ولی العهد لا يمكن أن يأمل في موازنة قوة رجال الدين السنة دون دعم «المعتدلين» من الشيعة.

ثالثاً: وإضفاء الشرعية على هذه الجهود، يريد «محمد بن سلمان» تعزيز نوع جديد من القومية السعودية، ويظهر هذا الأمر في جهود النظام لتعزيز «الحوارات الوطنية» مع قطاعات متعددة. وفي العالم العربي، لا تكاد تكون هذه الحوارات جديدة، وفي أوقات مختلفة، قام القادة الاستبداديون في المغرب والبحرين ومصر والأردن والكويت بالترويج، أو حتى ترؤس، مناقشات كان هدفها المعلن هو تعزيز الإجماع السياسي الجديد.

ومع ذلك، فإن هذه المناقشات التي تديرها الدولة لم تشبه أبداً «الحوار الوطني» الموضوعي في تونس عام 2014، وبينما مهد هذا الحوار الطريق لانتقال تونس إلى الديمقراطية، مثلت الحوارات الشبيهة مجرد فرصة للسلطة توضيح القواسم المشتركة والاختلافات، بطرق لم تهدد، بل غالباً ما تدعم، النظام السياسي السائد.

وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن حوارات السعودية مصممة لتحقيق توازن مماثل، بين تعزيز الحوار بين الطوائف واحتواء التأثيرات الضارة التي قد تتدفق من مثل هذه المناقشات.

وكما يتضح من «مركز الملك عبد العزيز» للحوار الوطني، فإن هذه التجمعات تشمل قادة شباب من مختلف المجتمعات.

وعلاوة على ذلك، فإن صفحات الويب المخصصة لبرنامج «نسيج» في المركز تبين أنها مصممة للوصول إلى المناطق الشرقية، وجمهور الشيعة.

ومع ذلك، فإن المشاركين في «نسيج» لم يذكروا صراحة الاختلافات بين السنة والشيعة، وبدلاً من ذلك،

يتقدّمون بلغة التسامح والوحدة الوطنية والتفاهم، بينما يتجمّدون باستمرار أي ذكر للديمقراطية. رابعاً: أجرى النظام انتخابات بلدية في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وكانت هذه الانتخابات هي الثالثة من نوعها في المملكة والأولى التي شارك فيها النساء.

ولكن رغم وجود 284 مجلساً من المجالس البلدية، وما يصل إلى 5 ملايين امرأة سعودية مؤهلة للتصويت، لم تتحقق الانتخابات نجاحاً كبيراً مع معارضة رجال الدين المتشددين لمشاركة الناخبات والمرشحات. وفي النهاية، لم تسجل سوى 130 ألف امرأة في الجداول الانتخابية، ولم تفز سوى 20 من بين 900 مرشحة بمقاعد.

ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية، وإن كانت بسلطات محدودة للغاية، تتناسب بشكل جيد مع الاستراتيجية الناشئة لأمير يسعى للكسب مناصري في دوائر جديدة.

### امتيازات وليس حقوقاً

وفيما يتعلق بجهود «بن سلمان» لإعادة صياغة صفة الحكم القديمة، هناك حقيقة أساسية محورية؛ وهي أن الملك وولي العهد هما المصادران الوحيدان للسلطة.

وهما فقط من يمنحون الحق في القيادة أو موافلة الحوار أو إجراء الانتخابات. وبالتالي، فإنهم لا يمنحون حقاً يقدر ما يمنحون امتيازات (بموجب مرسوم ملكي) إلى المجموعات التي تحتاج إلى الرعاية الملكية، وفي الواقع، يستطيع القادة السعوديون سحب هذه «الامتيازات» إذا ما استنتجوا أن «حلفاءهم» الجدد يزدادون قوة.

وتتجدر الإشارة إلى أنه في المملكة المتحدة والدنمارك، من بين دول أخرى، كان الملوك أيضاً في يوم من الأيام هم الموزع الوحيد لهذه الامتيازات.

ومع ذلك، تحولت الامتيازات في نهاية المطاف عبر القرون إلى حقوق تضمنها الدساتير وتحميها البرلمانات والمحاكم. وباختصار، تطورت أنظمة المسؤوليات والامتيازات الاجتماعية الملكية إلى ممالك دستورية.

ولم يحدث مثل هذا التحول بشكل كامل في الأردن والمغرب والكويت، ومن غير المرجح أن يحدث ذلك في السعودية.

ولا تكمن المشكلة فقط في أن نظام «بن سلمان» وأولئك الذين يتبعون خطواته يرون أن التخلّي عن السيطرة الفعلية أو السلطة الفعلية لصالح القادة المنتخبين والمحاكم المستقلة هو انتحار سياسي. فهناك تحدٍ موازيٌ، وهو أن المجموعات التي يعتمد ولي العهد اليوم لا تتمتع بفرص كبيرة في نظام سياسي تناصفي.

ولدى الليبراليين في السعودية، والمجموعات النسائية، وليس أقل منهم الأقلية الشيعية، أسباب تدعوه للقلق، فقد تفرز انتخابات الوطنية الشاملة تمكيناً لمنافسيهم الأقوى.

وبالنسبة لهذه المجموعات، فإن إعادة ترتيب تفاصيل نظام الحكم لخلق «حكم استبدادي متحرر»، قد يبدو في النهاية بديلاً أفضل من نظام استبدادي تماماً أو ديمقراطية تنافسية كاملة.

وتكون المشكلة بالنسبة لـ«بن سلمان» في أنه إذا كان جاداً بالفعل بشأن إنشاء حكم استبدادي متحرر، فعليه أن يضمن أن الإصلاحات السياسية التي تدعمها عليها الدولة حقيقية وموضوعية، وفي نفس الوقت عليها ألا توقف مطالب التحرر التي لا يستطيع السيطرة عليها.

وربما الأسوأ من ذلك، يجب على «بن سلمان» أن يحذر من إثارة رد فعل رجال الدين المتشددين، الذين يخشون من أن حتى عدداً قليلاً من الإصلاحات قد تمثل منحدراً زلقاً لنزعه ثقافية أو دينية أو ربما سياسية غريبة.

وتعتبر كيفية تحويل هذه المعضلة المزدوجة إلى فرصة هي أكبر تحدي سياسي داخلي لولي العهد.

المصدر | دانييل برومبيرج - المركز العربي واشنطن دي سي